

مشكلة إحداث التوازن بين مخرجات التعليم المدرسي

و احتياجات سوق العمل الاقليمي.

أ. بريمة علي
جامعة عنابة - الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التعليم في التنمية الاقليمية من خلال إحداث توازن بين مخرجات التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل، وعلى اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من مستويات التعليم المدرسي الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما هو دور مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية؟ وهذا لتوضيح مشكلة إحداث التوازن بين مخرجات التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل الاقليمي.

Résumé :

L'objectif de cette présente étude est de mettre l'accent sur le rôle de l'enseignement scolaire dans le développement territorial, par engendrement d'une accommodation entre les sorties de l'enseignement scolaire et les besoins du marché de travail, et étant donné que le niveau final de l'enseignement secondaire est le plus proche du marché de travail ; cette étude donc va s'accentuer sur ce niveau pour répondre à la question suivante: quel est le rôle de l'enseignement secondaire dans le développement territorial ? Pour clarification du problème d'engendrement d'une accommodation entre les sorties de l'enseignement scolaire et les besoins du marché de travail territorial.

مقدمة:

يعتبر التعليم أحد القطاعات الهامة التي ينبغي توفيرها بغض النظر عن احتياجات القوى العاملة، فإحداث توازن بين التعليم والعمالة كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم خصوصا على مستوى الإقليم الذي يشكل إطارا سهلا للتخطيط والتسيير، إذ يتمتع بخصائص اجتماعية واقتصادية مميزة، ولتعديل مخرجات التعليم وتكييفه ليتلاءم مع الاحتياجات

الاقتصادية للبلاد وجب البحث في الدور الذي يحدثه على المستوى الإقليمي من خلال علاقته بسوق العمل، وبالتحديد البحث في مسألة الموافقة بين مستوى التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل ومدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية، وهذا بالنظر للجانب الاقتصادي ليسهل تناول الموضوع على الأقل من الناحية المنهجية وفي هذا الجانب ستهتم الدراسة بمحاولة معرفة مدى موائمة مخرجات التعليم الثانوي لمتطلبات سوق العمل من حيث الكم والكيف، وقد تضمنت خطة العمل جانبين الأول نظري تضمن إشكالية الدراسة، أهمية الموضوع وأهدافه، إلى جانب تحديد المفاهيم وعرض لظاهرة التعليم المدرسي في التراث العلمي وعلاقتها بالتنمية، أما عن الجانب الميداني فقد تعرض للبيانات الميدانية المفسرة لظاهرة التعليم المدرسي وعلاقتها بالتنمية الإقليمية من خلال عرض الخصائص العامة للعينة وخصائص العينة من خلال البيانات الأولية لاستمارة الاستبيان، ثم تحليل وتفسير المعطيات الميدانية للوصول لأهم نتائج الدراسة والخاتمة.

الإشكالية:

أكدت إستراتيجية التنمية في الجزائر على أن التنمية لا تحدث إلا بالإنسان ويكون ذلك عن طريق التعليم الذي له دور فعال في تطور المجتمعات ونشر الوعي والضبط الاجتماعي، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي طبقت إصلاحات عديدة على قطاع التعليم في مختلف مراحله، ودعوة إصلاح التعليم لم تأت من فراغ بل هي نتيجة عجز مخرجات التعليم عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل الذي يتميز بالتغير والتجدد وفقا لمتغيرات عديدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي خصوصا على المستوى الإقليمي، وعند الحديث عن مخرجات التعليم المدرسي فإننا نجد أنها تتكون من المتخرجين الذين يملكون مستوى التعليم المتوسط ويفترض أن يتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني لتنمية

مهاراتهم المهنية، وبالتالي يصبحون أكثر تكيفا مع سوق العمل، كما نجد حاملو المستوى النهائي من التعليم الثانوي الذين أمامهم إحدى الخيارات الهامة وهي التوجه لسوق العمل للبحث عن عمل يتوافق مع المهارات والمستوى الدراسي الذي يملكونه، لكن من المؤكد أن حصول هذا التوافق يتطلب عوامل عديدة منها ما يتعلق بالبرامج الدراسية ومنها ما يتعلق بطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للإقليم إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين المستوى الدراسي وسوق العمل وعلى اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من المستويات الدراسية الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما هو دور مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية ؟ وتدرج تحت هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية مصاغة على الشكل التالي:

- 1 - هل يوجد توافق بين مستوى التعليم الثانوي وطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ؟
 - 2 - هل التنوع في مستويات التعليم الثانوي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل ؟
 - 3 - هل التوافق بين مستوى التعليم الثانوي وسوق العمل يحقق التنمية الإقليمية ؟
- أهمية الدراسة :

أصبح من المؤكد أن الدول المتقدمة وأيضاً النامية أصبحت تنظر إلى قطاع التعليم على أنه من العوامل التي تساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو المسئول عن إعداد جيل من القوى البشرية المدربة على أعلى مستوى وتمكينها من دخول سوق العمل، فهو يمثل البنية التحتية الديناميكية للتنمية، كما أن للتعليم دور في التنمية الاقتصادية

الإقليمية وعلاقته بالعمالة في هذا المستوى، حيث يقوم بإعداد الأفراد لأعمال تتفق مع معرفتهم وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية، ويعتبر هذا من أهم العوامل في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، إضافة لأهمية التعليم في الحراك الاجتماعي والهجرة بين الأقاليم .

– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

* الاطلاع عن كثب على الواقع المهني لخريجي التعليم الثانوي العاملين بمختلف المؤسسات الاقتصادية.

* محاولة الكشف عن مدى نجاح التعليم المدرسي الذي يلقي في الجزائر خاصة على المستوى الإقليمي ومدى انسجامه مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري.

* محاولة إبراز الصورة الحقيقية لمساهمة التعليم المدرسي في عملية التنمية خصوصا على المستوى الإقليمي.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة : والتي عالجناها كالتالي:

أ- مفهوم الدور:

في نظر علماء الاجتماع يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفاعلين الاجتماعيين وفق منظومات حقوق وواجبات وينتج تبعا لذلك ما يسمى بارتقابات الدور؛ فكل فاعل اجتماعي يتقرب تصرف الآخرين ضمن إطار معياري، وقد لاحظ غوفمان Goffman أن الشخص الذي يؤدي دورا يعترف بوجود مسافة بينه وبين دوره، كما أكد بارسونز على تباين الاكراهات المعيارية المتصلة بالأدوار ونوه مرتون بازدواجية الاكراهات القيمية المتصلة بالدور.¹

¹ - د/ خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1984، ص 98.

مما سبق نلاحظ أن مفهوم الدور تطور على يد علماء الاجتماع الوظيفيين رغم أنه تعرض إليه علماء آخرون أمثال نيتشة الذي ربطه بالأداء المسرحي، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو معرفة كيف تساهم مخرجات التعليم الثانوي في التنمية الاقليمية من خلال الأدوار التي تقوم بها في سوق العمل وكيف يتصرفون لأحداث توافق بين مستواهم الدراسي والاختصاصات المهنية المختلفة ضمن الاطار المعيارى الذي يحدده سوق العمل المتغير والمتجدد.

ب - مفهوم التعليم :

هو تلك العملية التي يقوم بها المعلم بهدف تحقيق التعلم للتلاميذ؛ فحسب بيرسون فإن التعليم مستقل عن التعلم الذي يمكن أن يحدث خارج موقف التعليم، غير أن كلمة التعلم مرتبطة بالشخص المتعلم نفسه، بينما التعليم مرتبط بتنظيم البيئة الخارجية التي تحدث فيها عملية التعلم¹، أما فيما يخص الفرق بين التربية، فإن التربية معناها أوسع لأنها تضمن كل نهوض وتنمية إيجابية للقوى والمهارات الفردية، أما التعليم فهو نقل المعرفة للفرد كإحدى الوسائل في تربيته، فهو عامل جزئي وليس فيه من الإيجابية للفرد المتعلم إلا بقدر ما يستطيع أن يحصل عليه من المعرفة².

إن المعنى المقصود للتعليم الثانوي في هذا البحث فهو ذلك التعليم الموجه للفرد خلال تواجده بالثانوية ؛ فالمستوى النهائي من التعليم الثانوي يفترض أن يكون أقرب وأكثر تكيفا مع الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل من مستويات التعليم المدرسي الابتدائي والمتوسط .

¹ - محمد محمود الخوالدة، مقدمة في التربية، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2003، ص 40.

² - محمد علي حافظ، التخطيط للتربية والتعليم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص 91.

ج - مفهوم التنمية:

هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية وتكامل عناصر الحياة¹، إنها تساهم في بعث روح جديدة تنتشل الفرد والمجتمع من الركود الذي يعانيه وتدفعه إلى الحركة والنشاط والإيجابية ليكتشف قدراته ومهاراته ويحاول البحث عن الوسائل الناجحة لاستثمارها، فعمليات التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية؛ لأنها تسعى لتغيير أنماط الحياة الاجتماعية، وتبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي وإقليمي أو وطني وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة والمحلية لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والعمران².

لقد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية سنة 1955 على أنها: " تلك العملية المساهمة في تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه في تطوير البلاد"³، وتبع ذلك تعريف آخر عام 1956 يشير إلى أن التنمية هي: " العملية التي تستهدف الربط بين جهود الأفراد في المجتمع وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم الوطني"⁴.

يلاحظ من هذين التعريفين بأن عملية التنمية مقصورة على ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم، كذلك

¹ - فؤاد أفرام البستاني، منجد الطلاب، بيروت، ط 3، 1956، أنظر تنمية.

² - محمد علي حافظ: مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ - محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2003، ص 47.

⁴ - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، ط 1، الإسكندرية، 2003، ص، ص 39 . 40.

توفير المساعدات المادية والبشرية من قبل الحكومة لتشجيع وإنجاح هذه الجهود.

من الناحية الإجرائية فإننا نلاحظ أن مفاهيم التنمية تختلف باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله، وعليه فهي تعني الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد والذي يتحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية التي تتحقق معها الرفاهية الاجتماعية .

د- مفهوم التنمية الإقليمية :

جاء في قاموس علم الاجتماع حول مفهوم الإقليم لغويا -
territoire بأنه يشير إلى منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى وتسمح بأن تمثل وحدة حكومية وإدارية مستقلة¹، وبناءا عليه فقد تم استخدام هذا المفهوم في هذه الدراسة للإشارة لمختلف الأقاليم الموجودة على مستوى ولاية قالمة التي تقع في الشرق الجزائري، وركزنا على الإقليم الشمالي ذو الطبيعة الحضرية والذي يحتوي على قطاع صناعي لا بأس به وفيه عدة مؤسسات اقتصادية وعليه وجب معرفة ما هو دور التعليم في التنمية على مستوى هذا الإقليم .

إن قراءة في هذه المفاهيم تضعنا أمام السؤال التالي: ما علاقة التعليم المدرسي بالتنمية؟ وأن الإجابة عليه صيغت ضمن نتائج هذا البحث الذي استقصى واقع التعليم الثانوي الجزائري وجمع البيانات من أدبيات البحث العلمي والميدان، فالبحث السوسيولوجي وخاصة الجانب الميداني منه يفقد الكثير من أهميته السوسيولوجية، إذا لم يستند إلى أهم الدراسات السابقة، والتي تساعد على اكتشاف أهم الاضافات حول الموضوع محل الدراسة .

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 394.

ثانياً، ظاهرة التعليم المدرسي في التراث العلمي وعلاقتها بالتنمية :

بحكم أن المعرفة تراكمية وجب استقصاء التراث والأدبيات المتعلقة بالتعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية؛ إذ تؤكد إحدى الدراسات حول التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه¹ للطالب لوغريت أحمد بأن التعليم الثانوي مر بفترات منها فترة ما قبل العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي، أين كان لا يقبل في المعاهد إلا في حدود 10 % من التلاميذ الجزائريين، كما أن من مبادئ التعليم الثانوي الجزائري وحدة النظام، بينما تكمن وظيفته في إعداد التلاميذ الذين يملكون القدرات والمهارات اللازمة إما لمواصلة التعليم العالي أو التوجه لسوق العمل، أما فيما يخص أهداف التعليم الثانوي فهي تتمثل في التحكم في اللغة العربية، تنمية روح المبادرة لدى التلاميذ وتزويدهم بالمعارف الضرورية التي تساعد على مواصلة الدراسات العليا، إضافة لتوعيتهم بمختلف القيم والمبادئ الإنسانية .

و في دراسة أخرى قام بها الباحث والأستاذ الجامعي عبد المجيد سويلم حول بحث مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين²، فقد أوضح بأن سوق العمل يتطور بصورة أسرع من تطور نظام التعليم والتدريب، وبهذا فإن لهذه المشكلة بعد موضوعي يكاد يكون لدور عواملها الذاتية هو الحفاظ على مسافة متحكم فيها بين سرعة تطور سوق العمل والمدخلات الجديدة من نظام التعليم والتكوين، وتشير تجربة البلدان المتقدمة وتجربة البلدان النامية إلى وجود

¹ - لوغريت أحمد، التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية، بوزريعة، الجزائر، 1994 - 1995، ص، ص 04 . 11.

² - عبد المجيد سويلم، مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية، ب ت، ص 5.

علاقة وثيقة بين قوى العرض من العمالة والطلب عليها، كما كان لارتفاع عائد العمالة المدربة دور هام في التحفيز وتطوير الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

فيما يخص الملامح الرئيسية لنظام التعليم في فلسطين وعلاقته بسوق العمل فإن المؤشرات الكمية لالتحاق الطلبة بالمؤسسات التعليمية تشير بأنه يلتحق أكثر من نصفهم بمؤسسات التعليم الحكومية في حين لا تتجاوز نسبة الملتحقين منهم بالمؤسسات التعليمية الخاصة 2.5%، أما فيما يخص العمالة الفلسطينية وسمات سوق العمل، فقد بلغ معدل نموها السنوي 8.31% خلال الفترة 1994-2002 وتتوزع القوى العاملة في فلسطين بين العمل في السوق المحلي والسوق الإسرائيلية، ويشار في هذا السياق إلى ضرورة وضع استراتيجية وطنية بالتعاون بين وزارات العمل والتربية والتعليم تهدف إلى خلق نظم تدريب وتكوين مهني وتقني في فلسطين تتسم بالفعالية والمرونة والارتباط باحتياجات سوق العمل المحلية، بحيث يكون الطلب على المهارات في سوق العمل القوة المحركة لنظام التدريب بالاستناد إلى وجود نظام لمراقبة احتياجات هذه السوق والتطورات التي تحدث فيها.

وفي دراسة لعبد الناصر محمد رشاد¹ حول واقع النظام التعليمي في كوريا الجنوبية وعلاقته بالطابع القومي للمجتمع الكوري، وبعد الدراسة والتحليل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- إن النظام التعليمي الكوري يرتبط بالطابع القومي لمجتمعه، كما أن فلسفته نابعة من عدة روافد أهمها الفلسفة الكونفوشية والفلسفة البوذية والحضارتين الصينية واليابانية .

¹-عبد الناصر رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار العربي، بيروت 1988، ص، ص 231 - 245.

- إن سياسة التوسع في التعليم الكوري سارت في اتجاهين: الأول هو التوسع في التعليم الابتدائي وتعميمه ونشر التعليم الثانوي لتوفير القوة العاملة المدربة التي يحتاج إليها سوق العمل، أما الآخر فهو التوسع في التعليم العالي بمعدلات أقل من سابقه.
- تهتم السياسة التعليمية الكورية بالربط بين التعليم والتنمية.
- تسعى المدرسة الثانوية إلى تلقين تلاميذها قيم المواطنة وتنمية الوعي بالمسؤولية اتجاه المجتمع.
- تركز كوريا الجنوبية على الاستثمار في التعليم؛ فهي تخصص أكثر من خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع.
- يرجع تميز التجربة التعليمية الكورية إلى لجوئها إلى سياسة التوسع التعليمي من القاعدة الأساسية (التعليم الابتدائي) .
- إن النمط الإداري السائد لتنظيم التعليم في كوريا الجنوبية يتميز بالنمط المركزي بشكل عام ويمكن لذلك أن يعيق التنمية المدرسية على مستوى الإقليم الذي يحتاج لتخطيط تربوي يراعي خصوصيات الأقاليم ومطالب الجماعات المحلية.
- ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات السابقة رغم قلتها، أنها تشكل أرضية ملائمة لموضوع بحثنا، فبعد عرضها ومحاولة ربطها بمجال هذه الدراسة، تبين أنها تدور حول واقع التعليم المدرسي والنظم التربوية في مختلف المجتمعات وأهم الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت عليها، كما تناولت عرض لأهم المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه النظم والتي حالت دون نجاح بعض المشاريع الإصلاحية وهذه المشاكل تشترك فيها عدة عوامل منها ما يتعلق بسياسة التخطيط التربوي ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع الاقتصادية والثقافية وأفاقه التنموية .

لقد أشارت هذه الدراسات أيضا إلى أهمية تطوير قطاع التعليم وبالتالي تحقيق التنمية البشرية ومحاولة ربط ذلك بالتنمية الاقتصادية، ودراستنا هذه تلتقي معها في الكشف عن الأدوار والأوضاع التي يكون عليها الأفراد أثناء تأدية وظائفهم المختلفة في سوق العمل بناء على خلفيتهم الدراسية والمهنية، وتختلف عنها في محاولة للربط بين التعليم المدرسي خاصة مخرجات التعليم الثانوي والممارسة الميدانية، لإبراز وتوضيح جوهر هذه العلاقة ودور ذلك في تحقيق التنمية الإقليمية .

ثالثا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم والتنمية:

يمكن القول أن هذا الموضوع متميز بتعدد المداخل النظرية التي تناولته من جوانب متعددة وسوف نعرض فقط المداخل النظرية التي تناولت الموضوع من الزاوية المطروحة في هذه الدراسة .

أ . الاتجاه الوظيفي:

أعطى الاتجاه الوظيفي صورة مميزة عن القطاع التعليمي إجمالا وأوضح بأن المدرسة مؤسسة تربوية أساسية مسئولة عن التنشئة الاجتماعية والتربوية؛ حيث تلعب دور إيجابي في النسق الاجتماعي الكلي، فاهتمامات أنصار البنائية الوظيفية بالمدرسة والتربية، نابعة من اهتمامهم بضرورة إنشاء تلاميذ يمثلون لقواعد المجتمع والمؤسسات التربوية التي يقضون فيها جل نهارهم¹ .

أكد تالكوت بارسونز على أن النظام التعليمي هو المسئول عن إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا، للقيام بدورها المستقبلي في النسق الاجتماعي، ويضيف أن المرحلة الثانوية تهتم أكثر بالإعداد الأكاديمي والتخصصي كأساس لاختبارات الطالب في المرحلة الجامعية، أو

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص، ص 70 -

التوجه لسوق العمل ومحاولة التكيف مع اختصاصاته المهنية المختلفة¹،
ففي مجال التعليم يمكن أن نذكر أهم النقاط التي يتفق عليها أصحاب هذا
الاتجاه وهي:

- يقوم التعليم بتصنيف وانتقاء أفراد المجتمع وفق قدراتهم وإمكاناتهم.
- يساعد التعليم على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والاستحقاق، بمعنى
خلق مجتمع طبقي مرن غير مغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد
وفق ما يمتلكونه من مواهب وقدرات.
- يعتبر التعليم المدرسي أداة لإعداد الأيدي العاملة الماهرة، التي يمكنها أن
تتوافق مع متطلبات التطور التكنولوجي من خلال امتلاك المهارات المطلوبة
في سوق العمل.

- المهارات المعرفية التي يكتسبها الأفراد في المدارس، ليست لازمة فقط
لتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة بل أيضا لازمة لتحقيق
التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالتعليم يعتبر أداة تحديث في
المجتمعات المتقدمة والمتخلفة²؛ فالأولى تحافظ على وضعها والثانية
تغير من حالها نحو الأحسن.

إن الاعتماد على المدخل الوظيفي في المواضيع المتعلقة بالتعليم
سيجعل من تحليل البيانات أكثر يسر وسهولة وكذا تحليل ما يرد في الشق
النظري من الدراسة، خاصة وأنها نحاول معرفة الإجابة عن انشغال هام وهو
وضعية مخرجات التعليم المدرسي في سوق العمل ومدى تحقيق توافقها مع
المهن التي تشتغل فيها للتنمية الإقليمية .

¹ - علي السيد محمد الشخبي، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2002،
ص55.

² - حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع-دراسة في علم اجتماع التربية-، المكتب العربي الحديث،
مصر، 2002، ص، ص 139. 138.

ب- الاتجاه التربوي في التنمية : *

يعتبر الفرد هو رأس مال المجتمع، وفي هذا الصدد يرى كومبس - kombus - أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التربوي التعليمي تعتبر عاملا رئيسيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعناصرها من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو¹، إضافة لهذا فإن نجاح استراتيجيات التنمية يتوقف إلى حد بعيد على درجة النمو العقلي والتربوي للموارد البشرية، وهذا ما يفسر تطور البلدان المتقدمة الذي تحقق بفضل مجهود الأفراد الذين اعتمدوا على العلم والتكنولوجيا في سبيل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

إن التعليم بوصفه إحدى الأجزاء المكونة للتربية هو السبيل إلى التنمية الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة، فمن المهم جدا في علم الاجتماع التنمية الإقليمية خاصة عند تناول موضوع التعليم المدرسي معرفة واقع العلاقة بين التنمية والتعليم، حيث أن اهتمام هذا الاختصاص متعلق أساسا بتأثير التربية والتعليم في تنمية المجتمع، ويتمثل دور التعليم في التنمية من خلال تحقيقه وظيفتين هامتين هما:²

* إنتاج اليد العاملة الماهرة والواعية القادرة على القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* التنمية الشخصية لكل فرد لإشباع متطلباته الذهنية، وتهيئته للقيام بحقوقه وواجباته كمواطن صالح في مجتمعه، فالنمو الاجتماعي والاقتصادي يتأثر

* يتمثل الاتجاه التربوي في التنمية في حركة التربية الأساسية والإرشاد الزراعي في أمريكا، التي سادت خلال 1955 من قبل الدوائر العلمية التي تبنت حركة الإصلاح الزراعي، أنظر: محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ص 134 .

¹ - علي الكاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 81-83 .

² - أحمد منير نجار، التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات عربية، العدد 10 لعام 1980، ص، ص 57 . 58 .

بتطور النظم التربوية والتعليمية مما يتطلب العمل على تنمية التربية والتعليم ككل بمجموع الوسائل المتاحة للمجتمع وتبعا للأهداف التربوية المحددة التي تترجم مجموع الأهداف العامة للمجتمع¹.

يركز الاتجاه التربوي في التنمية على العناية بأداتها الأساسية وهو الإنسان؛ من حيث تعليمه، تكوينه وإعداده للتحكم في مقاليد التنمية ودفعها إلى الأمام، ولأهمية البالغة للتربية والتعليم في نجاح عمليات التنمية يتولى المجتمع بناء العديد من المؤسسات التربوية والمرافق التعليمية وتزويدها بالإمكانات المادية والبشرية الضرورية لتتولى القيام بأدوارها الاجتماعية الموكلة لها²، وتتمثل خاصة في تعليم وتنمية الموارد البشرية لتتمكن هذه الأخيرة من المشاركة الفعالة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في مختلف عمليات الإنماء على المستوى الإقليمي.

رابعا، البيانات الميدانية المفسرة لظاهرة التعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية الإقليمية:

تشكل معالجة البيانات خطوة حاسمة في البحوث الميدانية، إذ من خلالها يستطيع الباحث إحداث ربط بين الأحداث والمعطيات الميدانية، مما يمكنه من الإجابة على تساؤلات الإشكالية واختبار فرضيات بحثه.

أ- منهج الدراسة :

للإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية وظفنا لذلك المنهج الوصفي التحليلي بإتباع الرزم الإحصائية مع الاعتماد على استمارة

¹ - صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، د ط، دار العلوم والنشر والتوزيع. د . بلد، 2004 ، ص، ص 163 . 164.

² - محمد بومخلوف، إشكالية التنمية، محاولة سوسيولوجية لإيجاد إطار جديد للتحليل في البلدان النامية، "مجلة نصف شهرية"، مركز البحوث الأنثروبولوجية الاثنوغرافية، ط 1، د بلد، 1983، ص 11.

الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من أجل التعرف على واقع التعليم المدرسي والظروف المحيطة به وعلاقته بالتنمية الإقليمية، وتطبيقات المنهج المتبع في هذه الدراسة كانت كالتالي :

- 1 - وصف ظاهرة التعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية الإقليمية .
 - 2 - محاولة التعمق في فهم هذه العلاقة وآلياتها من خلال التعرض بصفة خاصة للمستوى الدراسي الثانوي ومدى موائمته مع متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية .
 - 3 - كيف أن الموافقة بين المستوى الدراسي والتخصصات المهنية في سوق العمل يحققان التنمية الإقليمية .
- ومن جملة البيانات الميدانية التي جمعت حول موضوع دراستنا ما سوف نعرضه كالتالي:

ب- الخصائص العامة للعينة :

إن وحدة العينة هي المؤسسة الموجودة في سوق العمل، أما مجتمع الدراسة فهو مجموع العمال والموظفين الذين يشتغلون في هذه المؤسسة حسب تواجدها في القطاعات الاقتصادية الموزعة على مستوى إقليم ولاية قالمة. لقد جرى إذا التركيز فقط على ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي وهذا لقربهم أكثر من سوق العمل وأيضا لتحديد مجال البحث أكثر، ويلاحظ إضافة شرط التكوين لقلة الأفراد الذين يملكون المستوى النهائي في المؤسسات المختارة، إذ أن هذه الأخيرة تشترط في أغلب الأحيان توفر شرط التكوين، أما عن نوع العينة فكانت عمديه وهي تعني قيام الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، أي باقتناء المفردات الممثلة

أكثر من غيرها في مجتمع الدراسة¹ وهذا عن طريق المسح الشامل لقلّة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العينة.

لقد تم إختيار 32 مفردة من القطاع الخدماتي من مجموع 631 عامل و14 مفردة من القطاع الإداري من مجموع 67 موظفا و12 مفردة من القطاع الإنتاجي من مجموع 200 عامل؛ أي بمجموع 58 مبحوثا وبالرغم من أن هذه العينة المحققة قد تبدو صغيرة نسبيا، إلا أنها تعكس إلى حد كبير وضع هؤلاء في سوق العمل، تقول بولين ينج : " إذا كان المجموع متجانسا من ناحية الصفات التي نريد دراستها فإن عينة صغيرة قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة² ".

الجدول رقم 01 يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية المؤسسات المختارة:

عدد أفراد العينة	عدد العمال	نوعها	المؤسسة
14	200	إنتاجية	مركب الدراجات والدراجات النارية - قالمة -
12	67	إدارية	مديرية التربية لولاية قالمة
32	631	خدماتية	مستشفى الحكيم عقبي قالمة
58	898		المجموع

المصدر : (هذه الدراسة).

¹- السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1986، ص 395.

²- حسن المنسي، منهج البحث التربوي، دار الكندي، ط1، الأردن، 1999، ص 92.

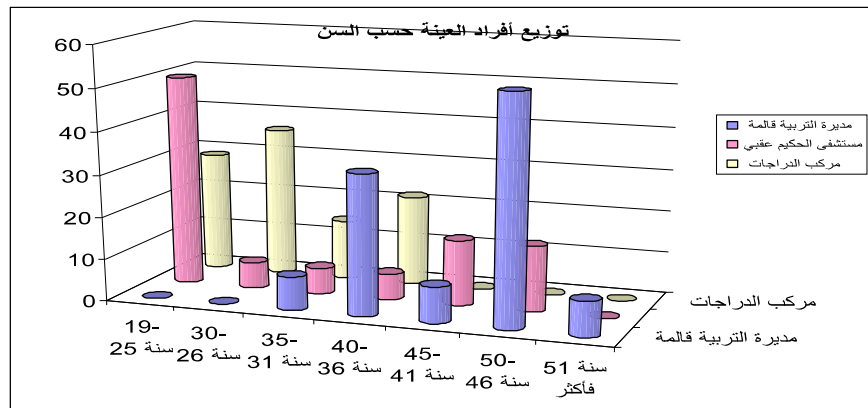
ج- خصائص العينة من خلال البيانات الأولية للاستمارة :

إن دقة المعلومات الواردة في أي بحث اجتماعي تتوقف على مهارة الباحث وقدرته على استدراج المبحوث لكسب ثقته كي يجيب بدقة على الأسئلة المطروحة عليه ولا شك أن البيانات الأولية تعتبر إطارا مرجعيا توضح تفاعل متغيرات البحث، حيث ستشمل متغير السن، الجنس والمستوى التعليمي، فالتعرف على هذه المتغيرات يساعد على فهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمبحوث مما يساعد في تحقيق أهداف البحث .

1- متغير السن:

لقد شكلت الفئات العمرية حسب سن الأفراد؛ حيث أن طول الفئة يساوي 5، وهذا ما يوضحه المخطط الموالي:

المخطط رقم 01، يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:



س01 (المصدر : استمارة الدراسة).

يلاحظ من خلال المخطط أن أقل نسبة تمثلها الفئة من 51 سنة فأكثر بقيمة 08.33% في القطاع الإداري، الذي لم يطرأ عليه أي تغيير محسوس منذ مدة طويلة سواء في هيكله البنائي أو موارده البشرية إلا مؤخرا، حيث تعددت الاختصاصات الوظيفية مع زيادة المؤسسات التربوية وزيادة العبء

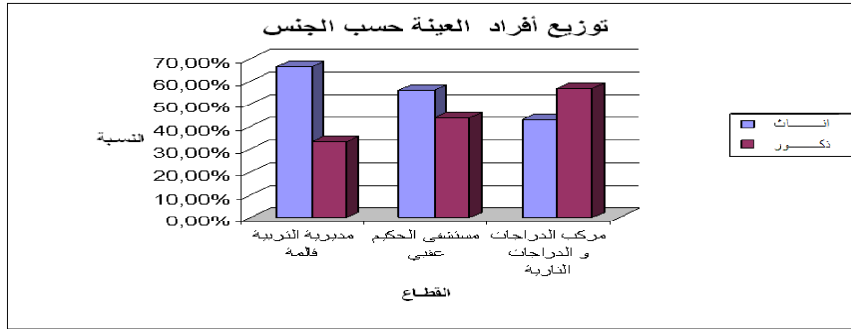
المهني، فقامت مديرية التربية لولاية قالمة بتوظيف بعض الشباب كمساعدين في المكاتب المختلفة في إطار عقود ما قبل التشغيل، أو عقود الإدماج المهني، كما أنشئ مقر جديد للمديرية .

فيما يخص أكبر نسبة وهي 50 % فقد تركزت في قطاع الخدمات وتمثل الفئة العمرية من (19 إلى 25 سنة)، حيث أن مستشفى الحكيم عقبي خضع لتعديلات في هيكله الإداري وتطويرا في تخصصاته الوظيفية مما استدعى توظيف عمال جدد كان أغلبهم شبابا.

2- متغير الجنس :

بالرجوع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري يتبين أن هذا المجتمع من المجتمعات الفتية؛ ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد السكان هم من فئة الشباب، لننظر في هذا الشأن للمخطط رقم 02 .

المخطط رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:



(المصدر: استمارة الدراسة).

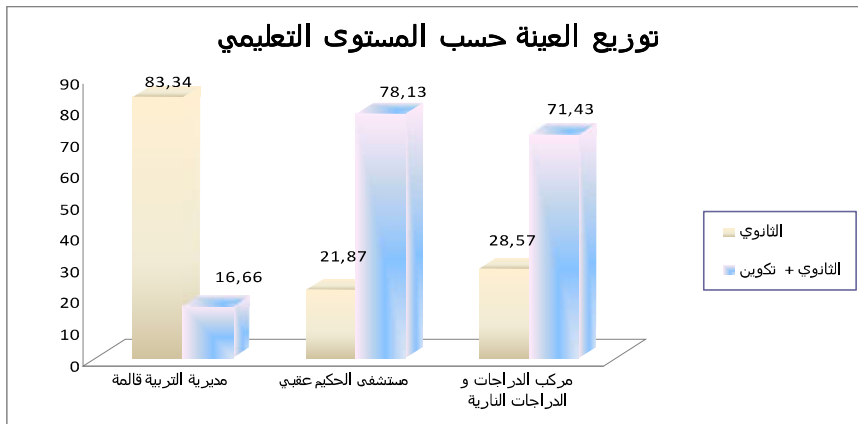
من خلال المخطط رقم 02 نلاحظ أن نسبة الإناث كبيرة في القطاع الإداري وقطاع الخدمات، إذ تبلغ قيمتها في القطاع الأول 66.66% وفي القطاع الثاني 56.25%، إلى جانب نسبة 33.33% من الذكور في القطاع الأول ونسبة 43.75% في القطاع الثاني، أما في قطاع الإنتاج فنسبة الذكور فيه تقدر ب 57.14% مقابل 42.85% للإناث، ويمكن أن

نفسر ذلك انطلاقاً من ظروف العمل في المؤسسة الإنتاجية التي تعتبر قاسية؛ فنظراً للطبيعة الفيزيولوجية نجد أن الرجال أكثر تحمل لأعباء العمل الموكل إليهم من النساء، إضافة إلى موقع المؤسسة؛ إذ أنه بعيد نوعاً ما عن المنطقة العمرانية، كذلك طبيعة العمل؛ حيث أن جل الأعمال الموجودة بالمؤسسات الإنتاجية تتطلب بذل جهد عضلي كبير، أما المؤسسات الإدارية والمستشفيات فطبيعة التخصصات الوظيفية الموجودة بها تناسب النساء؛ فهي تتطلب استعمال التفكير وتقنيات ومهارات تستطيع النساء إنجازها.

3 - متغير المستوى التعليمي :

قبل البداية في تحليل هذا المتغير المهم يمكن الإشارة إلى أنه جرى إضافة متغير التكوين إلى جانب المستوى النهائي من التعليم الثانوي لكثرة الطلب عليه في سوق العمل وكذلك لزيادة حجم العينة وبالتالي زيادة تمثيلها للمجتمع الأصلي .

المخطط رقم 03، يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:



س03 (المصدر : استمارة الدراسة).

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في المخطط رقم 03 أن أعلى نسبة لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي تقدر ب 83.34 % بمدينة

التربية التي تحتوي على تخصصات وظيفية يستطيع ذوي المستوى النهائي التكيف معها فهي ذات طابع إداري ولا تتطلب سوى مستوى متوسط في اللغة والتحرير، إلى جانب هذا فقد كان التركيز على ذوي المستوى النهائي عند تحديد العينة والتي هي قصديه، أما الذين يملكون تكويننا إظافيا فقدرت نسبتهم ب 78,13% في قطاع الخدمات الممثل ب المستشفى الحكيم عقبي؛ فالتكوين في الميدان الطبي إجباري وهذا لزيادة المهارات المهنية خصوصا مع تنوع الاختصاصات الطبية .

خامسا، تحليل وتفسير المعطيات الميدانية:

كان سؤال إشكاليتنا الذي انطلقنا منه في هذه الدراسة يتمحور حول مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية وحسب ما أظهره التحليل الميداني فإن 71.13 % من أفراد عينة البحث، أي أغلبهم يرون بأنه هناك علاقة بين التوافق في مستوى التعليم المدرسي مع وظائف الشغل وتحقيق التنمية على مستوى المؤسسة، وبالتالي انعكاس ذلك على الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ حيث أن نسبة 70.68 % من أفراد العينة ترى بأنه يوجد توافق بين مستوى التعليم المدرسي وطبيعة التخصصات المهنية التي يعملون بها؛ إذ أن هذه المسألة تتوقف على طبيعة القطاع الاقتصادي وما تطلبه تخصصاته الوظيفية من مهارات وتقنيات لتسييرها، إضافة لهذا فإن نسبة 70.67 % ترى بأن التنوع في مستويات التعليم المدرسي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل، كما أن نسبة 72.4 % من أفراد العينة ترى بأن التوافق بين مستوى التعليم المدرسي والتخصصات المهنية في سوق العمل يحقق التنمية الإقليمية، وفي هذا الصدد حث الخبراء الدوليين الحكومات التي تقوم بتنفيذ سياسات التوظيف على تقديم الخبرات الكافية بمختلف المستويات العلمية والتقنية لأبنائها الراغبين بدخول سوق العمل لجعلهم بمهارة العمال الأجانب لتحقيق الإنتاجية التي تتطلب شروطا

من بينها موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية؛ فالمستوى التعليمي الجيد والمعرفة العلمية يحققان التطور والازدهار وهذا يؤثر إيجابا على مردودية المؤسسة من حيث دقة العمل وسرعة التنفيذ إلى جانب تطوير الإنتاج وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي¹.

سادسا، نتائج الدراسة :

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية بحثه، إلى تساؤلات الإشكالية التي طرحها في البداية وإلى الفرضيات التي صاغها وحاول الإجابة عنهما؛ ليقف على مدى صدقها في ضوء النتائج التي توصل إليها بحثه، كي يستطع فيما بعد تعميمها على باقي أفراد المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، إضافة لهذا فإنه هناك نتائج أخرى تكشفها الدراسة وهي التي سنوجزها في النقاط التالية :

- أغلب التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل تشترط تكويننا إضافيا للتكيف مع الوضع المهني في سوق العمل.
- أهم القطاعات التي تمتص أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي هما القطاع الإداري وقطاع الخدمات.
- إن القطاع الإداري وقطاع الخدمات من القطاعات الحساسة التي تعاني مشكل التوفيق بين طالبي العمل والتخصصات المهنية الموجودة بها، إذ أن هذه القطاعات تضع مقاييس محددة وصارمة عند التوظيف، لكن مع التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي الجزائري حصلت تطورات على مستوى البنى التحتية للقطاعات الصحية والمستشفيات والتي ظهرت فيها تخصصات مهنية جديدة، حيث سيؤدي ذلك حتما إلى خلق مناصب شاغرة وبالتالي إنقاص مشكل التشغيل على مستوى الإقليم .

¹- <http://www.emsjed.com/msjed/site/details.asp?topicid>

- لكي يكون التعليم أداة للإنتاج وجب إتباع سياسة تخطيط متوافقة مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة إمكانيات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة .
- إن التعليم باعتباره مدخلا للتنمية ارتبط بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة وأصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية وهو من المجالات المهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن مسألة التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل مرهون بعدة شروط منها ما يتعلق بالنظر في محتوى البرامج الدراسية وجعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني ومنها ما يتعلق بجانب الخبرة المهنية للعامل ومنها ما يتعلق بالعرض والطلب في سوق العمل، فكل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات توضح دور التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية، كما تجيب على مشكلة إحداث التوازن بينه وبين احتياجات سوق العمل الإقليمي.

الخاتمة :

إن البحث عن توازن أكبر بين التعليم والتنمية كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم، الذي يحتل مكانا صغيرا نسبيا في التخطيط الإقليمي، ولتعديل عرض مخرجات التعليم المدرسي ليلائم الوسط الإقليمي باحتياجاته الاقتصادية المختلفة وجب إذا النظر في مسألة الموافقة بين المستوى الدراسي والاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل ودوره في تحقيق التنمية الإقليمية.

إن كل هذا يدفع للبحث عن السبل الكفيلة لإحداث التوازن بين التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل الإقليمي؛ من حيث جعل محتوى البرامج الدراسية أكثر قربا من الجانب العملي الميداني والاهتمام بجانب الخبرة المهنية للعامل والنظر في مسألة العرض والطلب في سوق العمل ؛ فهذه المؤشرات توضح دور التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية ولهذا

ركزت عليها هذه الدراسة وفق خطة تضمنت جانب نظري عالج في بدايته الجانب المفهمي والتراث النظري المتمثل في الدراسات السابقة والنظريات المتعلقة بالموضوع، أما الفصل الميداني فقد شمل الجانب المنهجي وعرض للبيانات الميدانية بالتحليل والتفسير والتي تمحورت حول فرضيات الدراسة التي اختبرت إحدى مؤشرات التنمية الإقليمية وتمثلت في مسألة التوافق بين المستوى الدراسي من التعليم الثانوي والتخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل من الناحية الكيفية والكمية للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه وذلك لرسم ملامح واقع التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية في الجزائر .

قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة :

أولا، الموسوعات والقواميس:

- 1- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 .
 - 2- فؤاد أفرام البستاني : منجد الطلاب، بيروت ط 3، 1956.
- #### ثانيا، المراجع باللغة العربية :
- 1- السيد محمد بدوي : في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1986 .
 - 2- حسن المنسي : منهج البحث التربوي، ط1 ، دار الكندي، الأردن، 1999.
 - 3- حسين عبد الحميد رشوان: التربية والمجتمع - دراسة في علم اجتماع التربية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2002.
 - 4- خليل أحمد خليل : المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1984.
 - 5 - عبد الناصر رشاد: التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار العربي، بيروت، 1988 .
 - 6 - عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2003 .
 - 7- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001 .
 - 8- علي السيد محمد الشحيبي: علم اجتماع التربية المعاصر، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002.
 - 9- علي الكاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، دط، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
 - 10 - عبد المجيد سويلم : مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية، ب ت .
 - 11- صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، د ط، دار العلوم والنشر والتوزيع، د . بلد، 2004 .
 - 12 - محمد محمود الخوالدة: مقدمة في التربية، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2003.
 - 13 - محمد علي حافظ، التخطيط للتربية والتعليم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965.

14 - محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2003.

ثالثاً، المذكرات والرسائل الجامعية :

1- لوغرت أحمد : التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية، بوزريعة، الجزائر، (1994-1995).

رابعاً، المجلات:

1- أحمد منير نجار: التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات عربية، العدد 10 لعام 1980.

2- محمد بومخلوف: إشكالية التنمية، محاولة سوسبولوجية لإيجاد إطار جديد للتحليل في البلدان النامية، مجلة نصف شهرية، مركز البحوث الأنثروبولوجية الاثنوغرافية، ط 1، د بلد، 1983.

خامساً، مواقع الانترنت :

<http://www.marefa.org/index.php>.

<http://www.emsjed.com/msjed/site/details.asp?topicid=615>

<http://www.4shared.com>.